نظرات

في مسيرة

حزب الدعوة الإسلامية

(الالتباسات ، الانشقاقات ، الاخفاقات)

خاص لموسوعة الرشيد

فرات ناجي

المقدمة :

حزب الدعوة الاسلامية ، اول حزب سياسي شيعي في العراق ، تأسس في ظل المرجعية ورعايتها ، قبل ان يتحول الى ضحيتها الاولى ، كان يعرف اولا بـ (الحزب الفاطمي) ويدعو الى تجديد المؤسسة الدينية التقليدية .

من الناحية الواقعية ، فهو العباءة التي خرج من تحتها كل التشيع الحركي ، وبقي وحده في الساحة حتى ثمانينيات القرن الماضي.

في تاريخ تاسيسة عدة اقوال ، فمن قائل انه تاسس في 12 تشرين اول 1957 الى قائل انه تاسس بانه ولد بشكله النهائي عام 1968 ، الا ان نشاطه الفعلي في الساحة العراقية بدا اوائل السبعينات .

قياديو الحزب ينضرون من المواليد اللاحقة لعام 1957 ، خصوصا القول بانه جاء ردة فعل على صعود الشيوعية ، وبعد انقلاب 14 تموز 1958 ، اذ يرتبط ذلك بتهمة تاريخية توجه للحزب ، بان وراء تاسيسه جهد بريطاني – شاهنشاهي مشترك كسلاح في سياق الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي ، هذه التهمة قال بها مسؤولون ايرانيون بعد الثورة ، بل ينسب الى الخميني قوله بانه تحدث بها ، لذا فان الراي السائد الذي تتداوله ادبيات الحزب ، واخذ به اكثر الذين كتبوا عن الحزب ، انه تاسس عام 1957.

وقد كان النشاط الشيوعي – خصوصا في اربعينيات القرن الماضي- امتد بشكل كبير في الاحياء الشيعية ببغداد وعموم الجنوب العراقي ، وامتد لثلاثة عقود ، بل كان للحزب الشيوعي وجود حتى في النجف في حين استعصت عليه محافظة الانبار .

ضمت هيئة تاسيس الحزب محمد باقر الصدر ، ومحمد باقر الحكيم ، ومرتضى العسكري ، ومحمد مهدي الحكيم ، وطالب الرفاعي ، ومحمد صادق القاموسي ، وعبد الصاحب دخيل ، ومحمد صالح الاديب ، وفي الاجتماع الاول الذي عقد في منزل المرجع الاعلى محسن الحكيم في النجف ، رسمت الخطوط الاولى للتنظيم وحددت اساليب العمل ، ولختيرت اول ثيادة للحزب ضمّت محمد باقر الصدر ، والاخوين محمد مهدي الحكيم ، ومحمد باقر الحكيم ، ومرتضى العسكري ، ومحمد صادق القاموسي .

كان لقيادات الصف الاول فيه ، صلات قوية مع (الاحزاب السنية) : الاخوان المسلمين ، وحزب التحرير الاسلامي ، اللذين نشطا في الاربعينيات ، فكان مرتضى العسكري يقول :(لقد كنت على صلة ببعض الاحزاب الاسلامية ،

وبانصار مدرسة الخلفاء -يعني اهل السنة- وحزب التحرير الاسلامي والاخوان المسلمين وذلك للقيام بعمل مشابه)) ويمتد الارتباط التنظيمي لبعض مؤسسي الحزب ، مثل مرتضى العسكري نفسه ، وطالب الرفاعي ، والشيخ عارف البصري ، وعبد الهادي السبيتي ، ولكن ذلك لم يكن يقف حائلا دون نزوع حزب الدعوة عمليا ، نزوعا طائفيا ظهر في وقت مبكر من التاسيس لم تخفف من وقعه مواقف وتصريحات لمحمد باقر الصدر وغيره ، فقد اثار اختيار السبيتي لقيادة الحزب عام 1963 ازمة داخلية لانه -السبيتي- كان يدعو الى المنهج اللامذهبي في الحزب .

كان اولئك المؤسسون يرون انهم اخذوا فكرة (رفض قصر الاسلام على الشعائر) من الاحزاب السياسية ، ولا يذهبون الى ابعد من ذلك في الواقع العملي ،و وعموما فان فكرة تاسيس حزب سياسي كانت مغامرة لولا دعم المرجعية و كتب مرتضى العسكري ، ((لقد كان الحديث حول حزب اسلامي في بيئتنا كالحديث عن الكفر))!

مراحل الحزب

مر الحزب باربع مراحل في مسيرته السياسية ، تتمحور حول مبدا ولاية الفقيه قربا او ابتعادا

1- مرحلة نظرية الشورى :

اعتبر الحزب فيها –عبر الصدر الاول-مبدا الشورى هو الاساس في شرعية الحكم الشوروي ، ولكنه ليس بالضرورة المبدا الوحيد ، ويميل الى منح المجتهد دورا رئيسيا حتى في نظام الشورى ، فهو الذي يتولى مسؤولية لا يشاركه فيه الاخرين.

2- مرحلة نظرية ولاية الفقيه:

في نهاية السبعينيات ، تبدلت قناعة محمد باقر الصدر نحو الاخذ بمبدا (ولاية الفقيه) وقد كتب في تلك المرحلة (لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية) الذي صدر بعد انتصار ثورة خميني عام 1979 ، وفيه ينطلق الصدر من فكرة ان وجود المجتهد المتصدي للحكم . هو اساس شرعية الحكومة ، ومن وجوده تكتسب بقية مؤسسات الدولة شرعيتها ، غير انه يرى ان دور الامة لا يقيده وجود الفقيه ، وقد كان معروفا ان الاتجاه السائد في ايران الثورة ، كان نبذ اية فكرة تتعارض مع ولابة الفقيه ، وكان يرفع هناك شعارات (الموت لمن يعارض ولاية الفقيه) وهذه النقطة بالذات سببت ضغطا هائلا على الحزب عند

هروب قياداته الى ايران واتخذت ذريعة للانشقاقات اللاحقة ، وسلاحا بيد خصوم الدعوة ، فقد كان محمد باقر الحكيم يتهم الحزب دائما بانه يعادي الجمهورية الاسلامية ولا يؤمن بولاية الفقيه وهي تهمة كان يرددها كل من خرج من الحزب ليعود الى احضان المرجعية او دولة الولي الدينية مثل على الكوراني.

3- الدمج بين الشورى وولاية الفقيه :

بعد عقد على تجربة (الدولة الاسلامية) في ايران ، التي تتبنى اطروحة ولاية الفقيه ، وبروز مشاكل فقهية اضطرت تحت تاثيرها القيادة الايرانيه الى تعديل الدستور ، والفصل بين المرجعية الدينية وولاية الفقيه ، وظهور انماط من الاستبداد بالسلطة ، فضلا عن استبعاد التعددية السياسية والمذهبية ، ادرك الحزب مشاكل نظرية ولاية الفقيه في حال تطبيقها بالعراق المختلف سياسيا ومذهبيا عن ايران ، لذل راىالدمج بين النظريتين ، واعتبر ان هناك قضية واقعية تعيشها الامة الاسلامية ينبغي ان تلاحظ بدقة وعناية : هي تعدد المذاهب الاسلامية في بعض البلاد الاسلامية مثل العراق.

4- النظام البرلماني الدستوري :-

بعد احداث الشغب التي تلت خروج الجيش العراقي من ايران، تحت تاثير الضربات العسكرية من الولايات المتحدة وحلفاؤها ، برزت لدى حزب الدعوة الحاجة لتطوير مشروع قادر على استيعاب كل الشعب العراقي ، ويلبي حاجات الواقع ، فطرح مشروعه الجديد في 1992 بكتيب عنوانه (برامجنا) في بدايته يشير الى الى ان البرنامج السياسي الاسلامي يتمتع بخصوصيتين اساسيتين هما ، الصلابة والمرونة فيما تتطلبة الاحكام الثابتة والمرنة ، ويكون جديدا باستيعاب كل المتغيرات ، ومن موقع الانفتاح على الساحة والعوامل المؤثرة فيها ، ويلاحظ ان مشروع الحزب لنظام الحكم في العراق ابتعد كليا عن مبدا ولاية الفقيه ، ولم يعد الحزب يذكرها في ادبياته ، اذ عاد الى مبدا الشورى الذي كان تبناه في الستينيات ، ولم تعد لديه تحفظات على النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية بما فيها (العلمانية).

5- الوقوع بين مشكلة سلطة الحزب وسلطة المرجع

يلاحظ على مسيرة حزب الدعوة ، انها واقفة تحت مبدا ثابت ، عرضته طوال تاريخه الى الصدمات والنكسات ، وتسببت في انشقاقاته الكثيرة ،هذا المبدا هو الحاجة الى القائد الرمز ، ولكن لوحظ ايضا ان الحزب تتوقف مرحليته –مع ذلك- عندما يحالو المرجع ان يتصدى للسلطة او يقف منها موقفا عدائيا واضحا .

ولم يكن الفراغ الذي تركه محمد باقر الصدر باعدامه في نيسان 1980 ، بالذي استطاع الحزب ان يملاه ، فلا مرتضى العسكري ولا الآصفي ولا الحائري او الكوراني استطاعوا الحلول محل الصدر ، برغم انهم تركوا بصمات حادة في مسيرة الدعوة ، تلك البصمات اسهمت –في الواقع- بجر الحزب الى ازمات فكرية ، وبالطبع فان مبدا (الولاية) كان اول اسباب تلك الازمات.

فضلا على امر نتج عن ذلك ، وهو ان القيادات من المعممين كانوا سرعان ما يتركون الحزب ، لان طموحهم في القيادة كانت فرصة تحقيقها خارج الحزب اكبر وفي نطاق المرجعية ومؤسساتها.

بعد اعدام الصدر الاول ثم عارف البصري وعبد الهادي السبيتي ، والطبقة الاولى من كوادر الحزب في السبعينات ، كان الحزب واقفا يتلقى الصدمات ويحاول امتصاصها فيما بقى من مرحلته التكوينية ، وكانت اقوى الضربات بعد اعدام الصدر الاول ، اعدام المجموعة التي تعرف في المصادر الشيعية بـ (قبضة الهدى) وهم : عارف البصري وعز الدين القبانجي وحسين جلوخان وعماد الدين الطباطبائي ونوري طعمه.

ومع ان الحزب استطاع كسب الالاف من الشباب الشيعي الى صفوفه ، خلال العقد الاول من تاسيسه ، وان سريةالعمل وانسحاب الصدر الاول منه في بداية الستينات بتوجية من المرجع محسن الحكيم الذي امر ابنيه محمد مهدي الحكيم ومحمد باقر الحكيم بالنسحاب ايضا ، ويقال ان الحكيم وجه على مقلدية بعدم الانتماء للحزب ، وذلك كله ف ضلا عن الضربات المتلاحقة من الدلوة اضعف الحزب كثيرا ، يضاف الى ذلك ايضا ، ان محمد باقر الصدر خوفا من الضربات القوية التي كانت تتلقاها قوى حزب الدعوة ، منع منتصف السبعينيات اياً من مؤيديه – صراحة- من الانظمام الى اي حزب ، حتى ان كان الحزب اسلاميا ، وهي اشارة واضحة الى حزب الدعوة.

لم تستطع مرجعية الحكيم التي نشا حزب الدعوة في ظلها ان تقف موقفا بوجه الدولة العراقيه بعد 1968 ، مثلما كانت تفعل مع حكم عبد الكريم قاسم والاخوة العارفيين ، ولا استطاعت انتقاد قرار لها . او رمز من رموزها .

ويدعي الشيعة ان حزب البعث حاول اجراء حوار مع المرجعية ، الا ان الحكيم –كما يقولون- رفض ذلك الحوار ، فيما تتحدث المصادر البعثيه عن شئ مختلف.

وعموما فان الاتصالات بين الطرفين لم تنفع ، ويقال ان البعث حاول توسيط محسن الحكيم مع الشاه فيما يخص اتفاقية شط العرب ، لكن الثابت ان الرئيس صدام حسين ، كان يخطط لضرب المؤسسه الشيعية ، وباسلوب ذكي بحيث يفرغها من المضمون ويبقيها واجهة تتعاطى الواجبات الاساسية ذات الطابع البعيد عن السياسة والتدخل في الشان العام.

ففي صيف 1968 اغلق الجامعه الشيعية الوحيدة في الكوفة ، التي كانت تحت التاسيس ، وطرد الطلبة الايرانيين من المدارس الدينية في النجف وكربلاء ، ومنع مجلة (الرسالة الاسلامية)الوحيدة المصرح بها ، ووضع الاماكن التي يقدسها الشيعة او تستثمرها المرجعية للابقاء على سلطتها وامتيازاتها تحت اشراف وزارة الاوقاف والشؤون الدينية .

كان على الحكيم ان يتغاضى عن تلك الاجراءات ، ولكن تغاضيه لم يكن يعرضه لانتقاد كبار العلماء ، او انتقاد حزب الدعوة بسبب مركز المرجعية ، وكبر سن المرجع.

اصبحت المؤسسة كيان يتحرك ظاهريا ، فهي تقوم بالتدريس وتقبض الخمس ، وتمارس ادارة (الشعائر الشيعية) ، اما القوة الحركية (وفي مقدمتها حزب الدعوة) فكانت تصفى تدريجيا خلال مرجعية الحكيم وبعده الخوئي ثم السيستاني .

ومن الناحية العملية فان عقدة المؤسسات المرجعية ، وولاية الفقيه كان الحزب قد اوجد لها في البداية حلا ، بان ترك لاعضائه حرية قبول مبدا ولاية الفقيه او رفضه ، ولكن نزوح عدد كبير من اعضائه الى ايران عام 1980 ، جعله في موقف مختلف اذ وقع بين مطرقة الايرانيين ، وتراث الصدر ، وتدريجيا تحول الى قبول (حذر) بذلك المبدا.

ويمكن ادراك ان حجم الازمة التي ضربت حزب الدعوة ، ان خلو تنظيماته من القادة الكبار ، رافقه عودته اضطرارا الى حضن المؤسسة الدينية التي لم تكن قادرة على حماية احد ، وهكذا فان التجاوز الذي كان مطلب الحزب تحول الى الوقوع في اسر المرجعية التقليدية وكانت فترة مرجعية الخوئي التي ابتدات عام 1970 ، شهدت تصاعد في عمليات المطاردة والاغتيالات استمرت حتى عام 1980 ،(ما بين اعدام الصدر في نيسان 1980 وقيام

الحرب العراقية الايرانية في العام نفسه ضاعفت الدولة العراقية ملاحقتها للاحزاب الشيعية التي تتهم بمولاة ايران ، وبتفيذ اعمال عنف وتفجيرات وتخريب لصالحها.

وقد كان اعدام الصدر الاول وسكوت الخوئي الذي عجز عن الوقوف اي موقف مناهض علني لذلك ، تاثيرة البالغ في حزب الدعوة ، استمر هذا التاثير ليحدث انشقاقات واسعة في صفوف اعضاء الحزب الفارين الى ايران ، الذين حاولت الدولة الايرانية تجميع صفوفهم لمقاتلة ابناء وطنهم في الجيش العراقي خلال سنوات الحرب الثمانية .

كانت المعادلة تظهر في شكل صارخ : الدولة تركت المؤسسات الشيعية قائمة شكليا ، ولكنها تطارد خارجين وعملاء صريحين ، وبهذا بقي الطرفان الدول والمؤسسة الشيعية ، في وضع ثابت الى حد ما .فيما كانت الدولة تبحث عن صناعة حوزة عربية بديلة ، وهو مطلب لم يكن الحصول علية هينا ، وساعد في الهجمة الهائلة التي كان يعيشها الايرانيون وآل الحكيم عبر المجلس الاعلى في ايران ، لتسقيط الصدر الثاني محمد صادق الصدر وتقديمه على انه عميل للسلطة البعثية ، يضاف الى ذلك ان حزب الدعوة فشل برغم كثرة اتباعه نسبيا في وضع الصدر الاول –في حياته- موضع المرجع الاول وفشل في الاستفادة من من وجود الصدر الثاني في العراق قريبا من الاحداث ، وقريبا الى حد ما من السلطة.

تحدثنا عن حاجة حزب الدعوة الى الى الفقيه والمرشد ، وهو حاول اقناع الخميني بالتعاون معه ، الا ان الاخير رفض ، اذ كان تحت بصر السلطات العراقية من جهة ، وجواسيس السافاك من جهة اخرى الذين كانو يراقبونه عن كثب ، ولم ينقطع نشاطهم بعد تولي الخوئي المرجعية بعد الحكيم ، بل ان الخوئي الذي اشتهر بعلاقته الوطيدة بشاه ايران ، كانت علاقته سيئة –تبعا لذلك- مع الخميني اللاجئ : فضلا عن سوء العلاقات ايضا مع السيستاني الذي ظهر بعد فشل احداث الشغب في عام 1991 على التلفزيون ليشجبها ويصفها انها من (عمل الغوغاء) حزب الدعوة ، وهي مفارقة لكنها مفهومة ، تحمل الموقف – المرفوض شيعيا- الذي وقفه الخوئي من اعدام الصدر الثاني لكنه عجز عن تفسير ذلك مقنع لذلك ، وهو بطبيعة تكوينة لم يحاول التنصل من هذه المسؤولية بنقد الخوئي علنا ، فيما كانت قواعده تتداول الموقف المناسب ، وتصطدم مع المجلس الاعلى ومع السلطات الايرانية في اكثر من مناسبة تتعلق باعدام محمد صادق الصدر او الموقف من الصدر الاول ومن مرجعيته ! ، ومما زاد موقف حزب الدعوة حرجا وتعقيدا ، ان قائد الدعوة الثاني بعد محمد باقر الصدر ، وهو الاصفي كان يدعو الى تقليد الخوئي ، وكان ايضا من اشد الداعين الى ولاية الفقيه بعد ان ترك مواقفه اكثر انفتاحا وراءه في العراق.

وكانت العلاقة الطيبة للخوئي ، والمشهورة بالطبع مع شاه ايران وبقاء المرجع مع الشاه حتى ايام الصراع لاسقاط النظام البهلوي عقدة مستحكمة بين قيادات حزب الدعوة وقواعدها ، انتقلت من العراق الى ايران وبقيت تاثيراتها لمدة طويلة .

وقد حاول حزب الدعوة الخروج من اشكالية القائد /الرمز/المرجع ، والتي عجز عن تحقيقها ، واضطر للتنقل بين اكثر من مرجع ان يجد البديل في تاسيس مجلي فقهي ، يسد حاجته الى الشرعية المقبولة ،والى القيادة القريبة من المؤسسة ، لكن المجلس فشل في القيام بمهمة تبدو الشخصانية شرطا لازما لها ، فلم تعمل القيادة الحزبية بوصاياه ، وتضاعفت الاشكالية ، في ظل رواج مبدا ولاية الفقيه بعد انتصار ثورة خميني ، وهكذا بقي الحزب في منطقة وسطى بين سلطة المرجعية ، ومساحة التحرك المحدودة لديه ،دون ان يستطيع تجاوز الخطوط الحمر التي كانت نصب عينيه منذ التاسيس ، في مواجهة مؤسسة بيدها المال والعلاقات الدولية التي كان لها رايها في تنصيب المراجع في صورة من صور التخادم السري. تلعب فيها التوازنات الدولية دورها ، هذا فضلا على التاثير الهائل للمرجعية على الملايين من الانصار الجلهة المتعصبين ، الذين لا يؤمنون بسلطة عقولهم ، غير سلطة المرجعية.

كان انتصار خميني عام 1979 مفاجاة لم يتهيا لها حزب الدعوة بشكل يبقية متماسكا ، بل احتمل ايضا نتائج ذلك الانتصار ، فلقد كانت التحريضات التي تصدر من قادة ايران الجدد تجعل من الحزب في موقف الخائن العميل ، وبالفعل فقد كانت صفة (الحزب العميل) هي الصفة الرائجة لحزب الدعوة سواءا على مستوى الاعلام او على مستوى المخاطبات الرسمية في الدولة العراقية ، على مشارف حرب قادمة ، وقد تورط الحزب بالقيام ببعض الاعمال الارهابية من تفجيرات وتخريب ، وقام بعض اعضائه من افراد القوات المسلحة بقتل زملائهم في وحدتهم ، او القيام بعمليات تخريب للجهد العسكري ، وهي عمليات كانت تكتشف بسرعة بسبب قوة الاجهزة الامنية ، ووجود الجهاز الحزبي البعثي في كل مكان ، فضلا على ان حزب الدعوة لم يكن مؤهلا للقيام بعمليات عنف دقيقة وواسعة ، بسبب تشرذم تنظيمه ، وشدة المراقبة عليه.

اما محاولة اغتيال رئيس الوزراء طارق عزيز عام 1980 في ما يعرف بـ (جريمة المستنصرية) و(محاولة اغتيال الرئيس صدام حسين ، بعد ذلك في الدجيل، فقد تبناها اكثر من جهة ، وجرى تضخيمها وكان حزب الدعوة راضيا عن ذلك التضخيم في سياق التنافس بين القوى الشيعية ، لاثبات ايها اكثر فاعلية في (الداخل) العراقي.

نعم كان للحزب جناح عسكري انشئ عام 1979 بقيادة المهندس هاشم الحكيم جمع 300 عنصر ونشط في مناطق الفرات بالدرجة الاولى ، نفذ عمليات منها اقتحام السفارة البريطانية في بغداد في 19 حزيران 1980 ، ونسبت اليه

عملية الجامعة التكنولوجية ، ولكن الدولة قضت عليه نهائيا عام 1981 ، وسوى ذلك فكل القوى الشيعية كانت تزايد احداها على الاخرى ، بالقيام بعمليات عسكرية ضد النظام ، اما في الاهوار فكان بعض الهاربين من الجيش ، وفيهم من حزب الدعوة ، او غير منتسبين اليه او اعضاء جماعات اخرى يقومون بغارات محدودة على مواقع عسكرية عراقية ، او قطع الطريق الدولي بين بغداد والبصرة للتسليب ، وعموما فانها بمجملها اعمال قليلة الفعالية ، محدودة التاثير.

التحول الاخير في تفكير حزب الدعوة بشان العنف المسلح ، برز بعد تشكيل المجاميع القتالية في ايران باسم(قوات الشهيد الصدر) في معسكر خاص بهم بالاحواز.

ومن الناحية العملية فان نهاية عام 1979 شهد قيام تلك القوات بعمليات دفع الحزب ثمنها غاليا.

كانت ذريعة انشاء فيلق بدر الذراع العسكري للمجلس الاعلى ان خميني حرّم دخول الاخزاب السياسية الى القوات المسلحة فاستغل الايرانيون ذلك لانشاء تشكيل خاص يرتبط بهم مباشرة خرج دورة اولى ودورة ثانية عام 1980 من المقاتلين ، ثم تشكل باسم قوات الشهيد الصدر ، ثم توسع الى الى افواج (بهشتي) و(دستغيب)و(الكاظم) ليصل الى تشكيل لواء ، وقد كان الايرانيون يرفدون هذا التشكيل بالجوند العراقيين الهاربين من وحداتهم والاسرى ، وبينهم اعداد كبيرة من الضباط ، تم زجهم عام 1985 في عمليات (حاج عمران) بشمال العراق

وبسبب كثرة الصراعات والتكتلات ، وللتخلص من مشاكل لا تنتهي كان يثيرها المنتسبو الى الفيلق بسبب تعدد ولاءاتهم ، اسندت القيادة الى محمد باقر الصدر ، في حين كان هناك تيار يريد الارتباط مباشرة بقيادات ايرانية وان تكون حتى الرتب العسكرية مماثلة لما عند الجيش الايراني.

كان الحكيم يحاول اخضاع حزب الدعوة لسلطته داخل المجلس الاعلى ، ولما طلب الايرانيون من خلاله ان يقدم الحزب قوائم باسماء اعضائه ، رفض الحزب فكانت اول مواجهة بين الطرفين ، ادت الى خروج بعض قياداته الى لندن ودمشق.

ولم تنقطع مطبوعات جماعة الحكيم ومنها (المبلغ الرسالي) التي كان يشرف عليها صدر الدين القبانجي عن استفزاز اعضاء حزب الدعوة ، ومهاجمة الصدر الاول والثاني وانكار مرجعيتهما ، واتهام الصدر الثاني بالعمالة للمخابرات العراقية ، وهو ما كان يوغر صدور اعضاء الحزب وغيرهم من مؤيدي منهج الصدرين ، هذا فضلا على التطبيق على اعضاء الحزب ، وعلى مقتدى الصدر داخل المعسكرات ، وعندما ذهب وفد من اعضاء الحزب

لطلب من الحكيم تخفيف ضغطه على الحزب ، اتهم الحكيم الحزب بانهم ((لا يؤمنون بولاية الفقيه ، وان المتحكمين على اعضاء الحزب يرون لقياداتهم صبغة شرعية ، مقابل شرعية قيادة المرجعية ، وان حزب الدعوة يقف بالضد من الجمهورية الاسلامية)) كما تناقلت اوساط الدعوة ان الحكيم قال : لا بد من تصفية الجهة الخاصة- حزب الدعوة- قبل تصفية صدام ، وبسبب الضائقة المالية الناتجة عن ذلك الحصار والمضايقة اضطر الكثير من الكوادر لمغادرة ايران ، خلاصا من تلك الاحوال وترفعا عن العمل تحت امرة الحكيم.

كانت ظاهرة الانشقاقات ظاهرة ملازمة لحزب الدعوة الاسلامية بسبب ملابسات لم يكن الحزب يستطيع الافلات منها ومن نتائجها ، فحزب الدعوة هو اولا واخيرا وليد المؤسسة الدينية ، مما جعله يبقى اسيرا للخط التقليدي في مساره مما اضعف النوعة التجديدية لديه واقصى الخط التجديدي الذي كان اهم منطلقاته الحركية نظريا!.

هذا فضلا على الضغوط التي كان يتعرض لها الحزب ، وطبيعة قياداته من المعممين المتصارعين على السلطة والنفوذ ، والذين كانوا يتركون الحزب في احلك الضروف للبحث عن طرق اسهل واسلم للوصول الى ما يريدون ، جعل من الانشقاقات عملية مستمرة ، وكان اول انشقاق للحزب في ايران ، هو الذي قاده الاصفي ، الذي يعد القائد الثاني بعد الصدر وهو شخصية غريبة طموحة ، اذ كان يدعو الى تقليد الخوئي وكان قبلها يميل الى تقليد الحكيم ، ويحتفظ بعلاقات طيبه من خميني .

اما سبب انشقاقه المعلن ، فهو بسبب عدم خضوع الحزب قيادته وكوادره الى ولاية الفقيه ، وقبل انفصاله عن الحزب بالرغم من انتشار كوادر حزب الدعوة في عدة دول ، في مقدمتها بريطانيا وايران وسوريا ، بالرغم من ان الحزب يتميز –قياسا بالاحزاب الشيعية الاخرى- بكثرة المثقفين والنخب بين صفوفه ، فانه لم يكن قوي التاثير في نشاطات المعارضة بالخارج لسببين:-

اولهما :-

هيمنةالمجلس الاعلى على قيادة المعارضة الشيعية بفضل الدعم الايراني ، والعلاقات المتميزة مع الامريكان

وثانيهما :-

كثرة الصراعات والانشقاقات داخل صفوفه ، فضلا عن ان الحزب كان يعلن عدم موافقته على تغيير العراق عن طريق التدخل العسكري الاجنبي ، لذلك لم يشارك في مؤتمر لندن الذي عقد اواخر عام 2002 ، برغم من دعوته

اليه ، وشاكره في المقاطعة الحزب الشيوعي مع فصائل معارضة اخرى ، وقد صرح د-ابراهيم الجعفري الناطق الرسمي للحزب انذاك ، بينا اسباب مقاطعة الحزب للمؤتمر بعدم توفر المؤتمر على مفردات نجاحه ، منها استقلالية القرار السياسي العراقي ، ومدى تمثيل المؤتمر لاوسع القطاعات الجماهيرية، كما اشار الى ضرورة ان تكون الجهة القائمة على المؤتمر توافقية بين قوى المعارضة وتنأى بنفسها عن الصيغة الفوقية الاستئثارية التي تفرض على الاخرين.

كان عبد العزيز الحكيم المبعوث نيابة عن اخية محمد باقر الحكيم لتمثيل المجلس الاعلى ، يناور طول فترة التحضير ونسّق جهوده مع احمد الجلبي زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي ، الذي كان زار ال الحكيم في طهران قبل توجهه الى المؤتمر ، كما نسق عبد العزيز الحكيم مع حلفائه القدماء الاكراد واكدا التعهدات المبرمة بين المجلس الاعلى والحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني) وكانت المجموعة التي سميت بمجموعة الستة والتي تضم (المجلس الاعلى للثورة الاسلاميه و المؤتمر الوطني العراقي والحركة الملكية والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) .

كانت سبقت مؤتمر لندن بتلبية دعوة لزيارة واشنطن للتنسيق والتهيئة للمؤتمر ، نتج عن تلك الزيارة استئثار هذه القوى الست للمؤتمر عند انعقاده و بدعم كامل من (زلماي خليزاد) الذي مثل الادارة الامريكية فيه وكان المجلس الاعلى يتصرف كانه القيّم على القوى الشيعية المعارضة ، وهو السبب الحقيقي لمقاطعة (حزب الدعوة الاسلامية) للمؤتمر ، اما القول بان حزب الدعوة كان يرفض التدخل العسكري كوسيلة تغيير في العراق ، فهم من التبجحات التي كشفتها الاحداث اللاحقة ، ويذكر ان وفدا من حزب الدعوة برئاسة د. ابراهيم الجعفري ذهب الى امريكا بعد انتهاء المؤتمر مما اغضب عبد العزيز الحكيم واخيه محمد باقر الحكيم ، فالحزب زايد عليهما في الوطنية ولكنه سلك في النهاية المسلك نفسهّ.

وقد ركزنا على مؤتمر لندن لانه فيما كانت الولايات المتحدة تتهيا لغزو العراق واحتلاله ، ولانه من اهم مؤتمرات المعارضة على الاطلاق ، والذي كرّس فيما بعد المحاصصة الطائفية والعرقية واختيار القوى التي سوف تقود العراق المحتل.

ولم يشارك الحزب ايضا في مؤتمر لندن في شباط 2003 .

الدخول مع الغزاة

دخل حزب الدعوة الى العراق بعد الاحتلال الامريكي في نيسان 2003 مناقضا بذلك شعاراته ، اذ تعاون مع قوات الاحتلال وقبل الدخول بمجلس الحكم ، وبالترتيبات اللاحقة لمجلس الحكم ، وفي الحقيقة فانه لا يختلف (براغماتية) عن سواه من القوى الشيعية التي احتضنتها ايران لاكثر من ثلاث عقود الا انه لا يريد ان يخسر ما تصوره ميزة له تميزه عن سائر تلك القوى : رفض الاحتلال او الخيار العسكري

دخل حزب الدعوة ، دون ان يكون له وجود ذي قيمة على الساحة العراقية ، ومثل غيره بدا يستولي على المباني الحكومية ليجعلها مقرات لحزبه ، وبدا بالاتصال ببعض القوى المؤثرة من العشائر وكسب المزيد من الشباب لتجديد الدعم في خلاياه الهرمة ، وكان الثمن وعود بالتعيين ، واعادة المفصولين السابقين ، وهي مهمة فتحت بابا لم يسد الى اليوم من الفساد والرشوة والتزوير ، كانت منتهى صلاحيات الحزب في تلك الفترة المساعدة في ادارة شؤون البلدية وتعيين عاطلين في وظائف تنظيف الشوارع باجور يومية ، ولكن الاتصالات بينه وبين القوى الشيعية الاخرى لم تنقطع ، وكان من تنسيقه مع الخصم التاريخي :المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ، والاتفاق على ان يقاطع الطرفان مؤتمر الناصرية الذي دعا اليه الامريكان بعد غزوهم للبلد ، وتبعهم في هذا الموقف المؤتمر الوطني العراقي وبعض التنظيمات الشيعية الصغيرة .

حزب الدعوة والاحزاب الشيعية الاخرى ، كانوا حذرين من صورة جمع الامريكان لهم بهذه الصورة ، وتخوفوا من ادارة البلاد امريكيا وبسلطة عسكرية مباشرة.

الدعوة دخل مباشرة في تسابق مع المجلس الاعلى لتجديد الخلايا الهرمة لكن المجلس كان -برغم ضعف قواعده في العراق-ابتكر وسيلة لتعويض ذلك، بأن طلب من اتباعه ترشيح شبان للانظمام الى فيلق بدر وبرواتب جيدة ، والزم كل عضو سابق فيه يريد ترك الفيلق بهذا الالزام ترشيح عناصر شابة بديلة .

اما الدعوة فكان يعاود الاتصال بمن تبقى في العراق من اصدقائه او عوائل ضحايا الحزب ، ولم يكن نجاحه بمستوى نجاح(بدر) الذي كان يقيم تنظيمه على اسس ستالينية حديدية ، من الضبط والسرية وتحاشي الظهور العلني.

كان الامريكان يراقبون الوضع وتصلون بجميع الاطراف الداخلة معهم الى العراق وتنبهوا الى ان التنظيمات الشيعية على كثرتها فان طرفين منها يمكن ان تكون ممثلة للشيعة –بحسب رايهم- فاهتموا بحزب الدعوة وبالمجلس

الاعلى بشكل استثنائي ، واعتبروا الطرفين من القوى(المعتدلة الديمقراطية) بحيث تستحق مساعدات (المعهد الديمقراطي القومي للشؤون الدولية) الذي تتراسه مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية السابقه ، و(المعهد الجمهوري الدولي) وقد كشف لاحقا ان المعهدين انفقا نحو 80 مليون يورو للقيام بنشاطات انتخابية سياسية وانتخابية ، فضلا على مساعدات تتمثل بفتح دورات (في الديمقراطيه) لمرشحين عن الحزبين انجزت منها 6 مؤتمرات استضافها المعهد الجمهوري الدولي كما كشفت وثائق من وزارة الخارجية الامريكية ، نشرتها وكالة رويترز للانباء في ما بعد.

كان الدعوة محرجا ، فحل الجيش اثر بالدرجة الاولى على الشيعة الذين كانوا اكثرية ضباط صف فيه فضلا عن اعداد كبيرة من الضباط وجدوا انفسهم بدون رواتب ، مطاردينمع عصابات اجرامية تعتدي عليهم بتهم الولاء للنظام السابق ، ونقول احرج حزب الدعوة ، لانه كان برغم قلة اعضائه اكثر شعبية وانتشارا في الساحة الشيعية من سواه ، فضلا على ان مواقفه السابقة كانت رافضة للاحتلال وللتدخل الاجنبي ،في حين ظهر بصورة المتعاون والمنخرط في المشروع الاحتلالي الذي دمر الدولة العراقية ، فضلا عن تغيير نظام الحكم فيها.

موقف حزب الدعوة من الاحتلال

يقول د.وليد الحلي عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامي ، في لقاء صحفي مع جريدة اليوم الاخر نشر في 14/8/2003 ((نحن لم ندخل مع الامريكان ، نحن كنا متواجدين اصلا في الداخل)) ويقول((اما بخصوص التواجد الامريكي، فهو في حقيقة لا يمكن تجاهلها ، نامل ان يستقر الوضع السياسي ويغادر الامريكان))

الحزب كما يبدو من تصريحات القيادي د. الحلي ، لم يكن في قراءاته للقضية العراقية ، يتصور ان تصل الامور في البلاد الى حد يجعل من المطالبة بتمديد بقاء الاحتلال ، ضمانةلعدم الانزلاق الى حرب اهلية واسعة ، وكان يتصور – او هكذا يعلن – ان الامريكان سوف يغادرون البلاد بسرعة بعد ان ينجزوا بعض الترتيبات التي تضمن مصالحهم في المنطقة ، واقتصر دور الحزب بعد ذلك على العمل اليومي . والبحث عن تحالفات ناجحة وقبض اكبر قدر ممكن من سلطة توجهها تحديات كبرى ، ومنافسات هائلة.

وعندما قلنا:-ولسنا منساقين الى نظرية المؤامرة- بان ايران وزعت انصارها على مواقع ومواقف بينها قدر غير قليل من التباين ، فان هذا ينطبق على حزب الدعوة طله كتيار سياسي ، وعلى الدعوة بمظاهره المختلفة ، فتنظيم

العراق الذي انشق عن قيادة الحزب –المكتب المركزي له مواقف تحاول ان تبدو اكثر وحدة ، وهاجمة للمشروع الامريكي في العراق ، وتاثيراته .

نشرت صحيفة الدعوة الناطقة باسم الحزب –تنظيم العراق- مقالة في 24/12/2003 جاء فيها ((مهما بلغت سلطة الاحتلال من القوة ، الا انها تبقى عاجزة عن قهر ارادة شعب حي وواع ، لانها لا تملك آلية ومبررات السلطة المحلية التي تمكنها من اغتصاب حق الشعب في تقرير مصيره ، ولا تملك الاجهزة المحلية القمعية القادرة على تدمير الحركة الوطنية من الداخل)) لكن الامر انتهى فيما بعد الى انخراط الجميع في لعبة السلطة والتورط في استحقاقاتها ، بل الوقوع في الدائرة الجهنمية التي تحتوي على ثنائية : اما ان تكون مع الاستبداد ، او مع الاحتلال ، فصارت المواقف اللاحقة عبارة عن تبريرات ووعود باصلاح يجئ مع انحسار (الارهاب) لا غير !.

تجربة مجلس الحكم

بعد ان كانت قوات الاحتلال تخطط لادارة البلاد بصورة مباشرة ، اعلنت عن نيتها تاسيس حكومة تساعدها في الادارة ، ثم قالت انها (سلطة) وليست حكومة ، ولها طابع استشاري ، بعد ذلك اعلن بول بريمر رئيس الادارة المدنية الامريكية في العراق تاسيس (مجلس الحكم الانتقالي)بصلاحيات محدودة، وتنبثق عنه حكومة ذات طبيعة انتقاليةمثلما هو مجلس الحكم على ان يعهد بامر مناقشة الدستور الى مجلس دستوري.

لم يكن مجلس الحكم اختيارا عراقيا محضا ، كما انه كان يفتقر الى الاستقلالية ، ويستند في وجوده الى قوات الاحتلال ، وقد كان الشارع العراقي يسخر من هذه التجربة سخرية مرة ، وصلت الى اسماع اعضاء المجلس ، قال راسم العوادي في مجلس الحكم (الناس يتطاولون على مجلس الحكم بكل صلافة)!.

المجلس تكون من 25 عضوا (للشيعة 13 مقعدا بحسب النسبة 50%+1)وهي نسبة كان متفق عليها سابقا بعد حسم ما يسمى ب (حرب النسب) بين المعارضة العراقية ، والغريب ان مقعد الحزب الشيوعي في المجلس كان على حصة الشيعة ، فدخل زعيم الحزب حميد مجيد موسى المجلس ليعيد للاذهان ، الثانئية التاريخية : شيعه – شيوعيون !.

لكن المجلس كان يحظى بدعم السيستاني ، قال موفق الربيعي عضو المجلس (السيستاني اعطى المجلس مصداقية وشرعية وسهّل عمله وابقاه في الوجود ، ولنتصور لو انه قال ان مجلس الحكم غير شرعي ؟!.

اما محمد بحر العلوم العضو الاخر في المجلس فقال : (لنكن صريحين فنح الشيعة ملتزمون براي المرجعية ، وليتفضل احد من الشيعة في المجلس ويقول انا لا التزم)! وقد اعترض عندها النائب حاج الحسني على هذه التصريحات فقال : هل معنى ذلك ان اية مسالة يجب ان نرجع فيها الى السيد السيستاني-مع احترامنا واجلالنا له- فاذا كانت المسالة هي المرجعية ، فكان من المفروض ان ناتي بالسيد السيستاني ونجعله رئيسا للمجلس.

لم يكن لحزب الدعوة تاثيره في مجلس الحكم ، الذي كان هو الاخر محدود الصلاحيات ، لكن نزعته الشيعية اخذت صورتها تحل محل الصورة التي كان الحزب يجاهد لتسويقها ، باعتباره حزبا غير طائفي ! خصوصا وان دخوله مع الاحتلال لم يترك له مساحة اضافية للتحرك خارج نطاقة الشيعي.

في احد اجتماعات مجلس الحكم وقف محمد جاسم خضير ممثل عز الدين سليم العضو في المجلس ، وقائد الدعوة الاسلامية – خط البصرة ، قائلا ان ((اسرى الحرب ثلاث اصناف ، صنف طلب اللجوء السياسي الى ايران ، وهؤلاء بعيدون عن الحزب –اي حزب البعث- اما الذين عادوا من من الاسر عام 2002 و 2003 فهم مرتبطون بالنظام ويمارسون ممارسات قمعية ضد بقسة الاسرى)) و((هم موالون للحزب حتى في الاسر)).

هذه الكلمات بمثابة اشارات لما ستكون عليه نظرة الاحزاب الشيعية ، ومنها الدعوة للمواطن العراقي غير الشيعي في سياق تقويم فتره الحرب العراقية-الايرانية والتعصب الطائفي الذي يحاول تبرئة ايران من مسؤوليتها على استمرار الحرب ، واضطهاد الاسرى وتعذيبهم ، وبرغم العلاقة التي تخللتها ظروف مريرة بين الدعوة وايران فان الوضع بالنسبة للاحزاب الشيعية ، كان تركها امام خيار لا مهرب منه ، توطيد العلاقات مع ايران وغض النظر عن تدخلها في العراق ، وسعيها للسيطرة على الشارع في الجونب والفرات الاوسط ، لهذا كان الملاحظ ان ايران برغم اعتبارها الوجود الامريكي في العراق احتلالا ، فقد كان اول وفد يصل الى العراق هو وفد ايراني اجتمع مع مجلس الحكم برئاسة الدبلوماسي الايراني (محمد حسين صادق) مدير ادارة ما يسمى ب (خليج فارس) وقد تباحث الوفد الزائر مع اعضاء مجلس الحكم في تعزيز العلاقات الثنائية . وما على مجلس الحكم ان يفعله لازالة المعوقات التي تعترض مشاكرة ايران الجدية في مشاريع اعادة الاعمار.

كما ذهب وفد من العراق الى طهران مع بدايات تاسيس مجلس الحكم ضم الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني ، وعبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ، وعز الدين سليم العضو البارز في حزب الدعوة رئيس جناح البصرة المنشق في ايران سابقا.

لم تعلن ايران اعترافها رسميا بمجلس الحكم لكنها تصرفت على هذا الاساس ، وكان معروفا انها احسنت توزيع اصدقائها على الساحة العراقية ، بين معرقل لقوات الاحتلال من ان تتجه الى ايران بعد استتباب الامور لها في العراق ،ويمثل هذا القسم مقتدى الصدر ، والاتجاه الثاني الانخراط بكل قوة في العملية السياسية ، واختراق اجهزة الامن والجيش والاستخبارات وتقوية ميليشياتها لتعمل بالتعاون مع مع القوات الحكومية في الامساك بالسلطة التامة.

وبرغم التعاون والتنسيق فان هامشا للحرية كان يتمتع اصدقاء ايران –ومنهم حزب الدعوة- ففي بداية تحرك مقتدى الصدر ، الذي تفاجا بوصول المجلس الاعلى وسلطته القوية المنافسة له في النجف ، كان حزب الدعوة ممثلا بالجعفري ، يحرض الامريكان ويشجعهم على اعتقال مقتدى الصدر في بداية حركته ، وهو ما اكده الحاكم بريمر في مذكراته.

وفي مجلس الحكم وقف حزب الدعوة مع قرار المجلس بالاستعانة بمليشيات تابعة لخمس من القوى السياسية المشاركة بمهام الامن في المناطق التي تشهد اضطرابا امنيا ، اي مناطق العرب السنة بالتحديد ، ومع انه لم يثبت على وجه الجزم امتلاك الحزب لمليشيات مسلحة الا ان حزب الدعوة كان يستعين من خلال سلطته في الحكومة بالقوات الامنية والعسكرية لمطاردة المقاومة ، والبعثيين السابقين ، ومن يشعر انهم يمثلون خطرا على سلطته.

فقد الحزب بريق الثورية والتاريخ الطويل في المعارضة بوصوله الى سلطة لا يمكن تحقيقي الكثير للجماهير التي ذهبت للانتخابات مدفوعة بفتاوى السيستاني ودعمه.

في احدى المناطق دعت منظمة حزب الدعوة عوائل ضحايا الحزب . بعد انا عدت قوائم خاصة لافراد تلك العوائل وبعد تلاوة القران ، والاستماع الى الخطب تم توزيع مكرمة الحزب ، وكانت عبارة عن لوحة من البلاستك لكعبة المشرفة ! في حين كان اولئك ينتظرون مكافات مجزية من المال ، او وعود بوظائف لابنائهم.

اما اعطاء سلطة تزويد المفصولين السياسيين من اعضاء الحزب او ابنائهم واخوانهم ، وتزويد المتقدمين للوظائف بتزكية تسهيل مراجعاتهم وتقديمهم على سواهم ، فقد استثمرها الحزب بشكل واسع جدا وصل الى حد تحويل هذه المهمة الى تجارة مربحة اخترقتها وقائع تزوير هائلة.

وقد كشف الطالباني اثناء الازمة مع حزب الدعوة على اثر مواقف الجعفري من قضية كركوك ، ان التحالف الكردستاني هو الذي سعى لادخال حزب الدعوة الى مجلس الحكم.

حزب الدعوة يحكم العراق

قالت (نعومي كلاين) في صحيفة (الكارديان) على مشارف الانتخابات الاولى التي جرت بداية عام 2005 ((الامور تتجه الى صفقة يسيطر بمقتضاها اية الله السيستاني على السلطة السياسية ، وتحصل شركة تكساكو الامريكية على النفط ، وتحصل واشنطن على قواعد عسكرية دائمة في البلاد)).

هذا الاتجاه هو الذي تبيّن ان الامور تسير نحوه ، وان كان ببطء شديد ، اما قول الكاتبة الامريكية عن حصول السيستاني على السلطة السياسية ، فمن الواضح انها تعني القوى السياسية الشيعية لا شخص السيستاني ، وعدمهم جعل منه اضحوكة في اوساط عوائل اولئك الضحايا.

كانت هناك دعوة بين قواعد الحزب تطالب بتثبيت تميّز حزب الدعوة عن بقية الاحزاب المتشددة كالمجلس ، والدعوة/تنظيم العراق والتيار الصدري ، والفضيلة ، والا فليحل نفسه وينضوي تحت لواء الحكيم او الصدر ، والفكرة بقدر خياليتها فانها معبرة عن افتقاد الحزب للخط الواضح ، نسبة الى تاريخه الطويل في العمل السياسي وتجربته الغنية ، لكنه بدلا من ذلك تحول الى تابع يطلب الامن من الامريكان ومن فيلق بدر ، ومن جيش المهدي في وقت لاحق !.

بعد ظهور نتيجة الانتخابات الاولى حصل حزب الدعوة بجناحيه من مجموع اصوات الائتلاف العراقي الموحد على 25 مقعدا ، فيما حصل المجلس الاعلى مع بدر على 30 مقعدا ، وتوزع المقاعد الباقية بين اطراف الائتلاف الاخرى ، والنتيجة التي حصل عليها الحزب هي جيدة جدا قياسا الى ما حصل عليه في انتخابات مجالس المحافظات التي دخلها منفردا والتي كشفت عن هزالته وضعف قاعدته.

كان اختيار الجعفري لرئاسة الحكومة من قبل قائمة الائتلاف اثار في البداية انتقادات في صفوف الطبقة السياسية الامريكية فمثلا قالت هيلاري كلنتون السناتور الامريكي عن ولاية نيويورك NBC التلفزيونية الامريكية ، ((ان تعيين الجعفري لمنصب رئيس الوزراء سيكون مصدر قلق بسبب علاقته بايران .... وانطلاقا من من ذلك

علينا ان نراقبه عن كثب ، هناك بلا شك مناطق نفوذ ، هناك محاولة من الايرانيين لخدمة مصالحهم في هذا الجانب من الحدود))!

فيما عبّر احد اعضاء حزب اياد علاوي ، النائب عماد شبيب : ((على الجعفري ان يتصرف كعراقي ، ويكون وفيا للعراق ، وليس لبلد اخر)).

وبالفعل فان اول ما فعله ابراهيم الجعفري هو توقيعه لقرار باطلاق سراح المعتقلين الايرانيين . فيما تغص المعتقلات الحكومية ومعتقلات قوات الاحتلال بعشرات الالاف من المعتقلين الابرياء ، كانت فضيحة كشفها جلال الطالباني (رئيس الجمهورية) الامر الذي جعل الجعفري يتراجع عن تنفيذ امره في تلك المرحلة.

كان اقوى منافس للجعفري د.اياد علاوي و د.احمد الجلبي لكن (انتصار الجعفري) اثار بالفعل علامات استفهام كثيرة ، فشعبية علاوي لا يمكن ان تقارن معها شعبية الدكتور الجعفري ، فقد وقف مع علاوي شيعة كثيرون ووقف معه الجيش ، لكن المؤكد ان تزويرا كثيرا حصل ، مثلما تم استخدام نفوذ وسلطة المرجعية التي تداول الناس عنها ان (من لاينتخب قائمة الائتلاف فهو ليس برئ الذمة ، ويجب تطليق زوجته منه ، ومصيره النار) كما ثبت ان دعاة للاحزاب الشيعية انتشروا في القرى الشيعية يحملون اوراقا ممهورة بمهر السيستاني تدعو الى لانتخاب قائمة الائتلاف الموحد ، قائمة اهل المقابر الجماعية ، قائمة سفينة اهل البيت ..... الخ

انموذج لموقف قطاعات من الشعب ضد القائمة ، ان خرجت مظاهرة لصبيان البصرة يهتفون

مانريد شمعة وفانوس ... انريد علاوي ابو الفلوس

ولكي يقوي الجعفري موقفه وموقف حزبه قرّب التيار الصدري ، وصار المدافع عن مقتدى الصدر ، وجيش المهدي وقد كان واضحا ان ثمة اتفاقات بين الطرفين تسرب منها وعده لمقتدى الصدر بطي صفحة قضية اتهام مقتدى الصدر باغتيال عبد المجيد الخوئي ، نجل المرجع الخوئي ، في نيسان 2003 ، فضلا على فتح المجال امام الصدريين للانخراط بالجملة في اجهزة الشرطة والحراسات FBS ، في عهد الجعفري حصل تناغم مصلحي بين حزب الدعوة والقاعدة الشعبية لمقتدى الصدر.

وفي عهد الجعفري كان بيان جبر صولاغ وزيرا للداخلية برغم ان لجنة امريكية في نيسان 2005 تباحثت مع قائمة الائتلاف العراقي الموحد الفائزة في الانتخابات ، وابلغتها بعدم قبول الامريكان على ان يتولى معمم اية وزارة ، والا تعطى حقيبة امنية لشخصية مقربة من ايران ، او من حزب له ميليشيات !.

والامران الممنوعان اجتمعا في صولاغ ، ومع ذلك تسلم حقيبة الداخلية لتحصل اكبر مجزرة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر في ظل تشجيع خفي امريكي ، والتنسيق مع السيستاني لزج اعضاء الميليشيات والاحزاب الشيعية في القوات المسلحة (الحرس الوطني والشرطة ومغاوير الداخلية)

وهي عملية مستمرة كشفت الكثير من الوثائق على منهجيتها وحملت اضافة لتوقيع صولاغ رئيس لجنة دمج الميليشيات ووزير الداخلية ومعه وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي في تلك المرحلة والوثائق مذيلة بتوقيع الجنرال دمبسي المسؤول عن تاهيل الجيش والشرطة!.

وكانت قمة عمليات التصفية الدموية لاهل السنة بعد تفجيرات سامراء في شباط 2006 وبعد خروج السيستاني - على غير العادة- ليامر اتباعة بالتعبير عن رايهم بطرق ((مناسبة)) !

شهدت تلك الايان هجمة منسقة ترك لها الامريكان السلطة في الشارع ، لتحرق المساجد وتقتل العلماء والصالحين ورواد المساجد ، وسائر اهل السنة ، في ثورة همجية كشفت الوجه البشع للقوى الشيعية الطائفية المتحالفة مع الاحتلال !

وفي وزارة الجعفري انكشف عزم الائتلاف على التراجع عن المادة 142 القاضية باجراء تعديلات على الدستور فقد صرح في زيارة له الى محافظة ميسان ، وبينما كان منتشيا بتصفيق المجموعات التي جمعها له حزبه قائلا: انتم الذي اقررتم الدستور ، ولا يمكن ان نغيره من اجل شخص ، ويجب عدم تغيير العقليات حتى تتطابق مع الدستور ، للعيش في العراق على اساس الدستور !.

في وزارة الجعفري تضخم عدد المنتسبين الى حزب الدعوة الذي حرص على كسب ضباط تكنوقراط وشيوخ عشائر الى صفوفه مقابل خدمات ودعم ووظائف واحاط الجعفري نفسه –ومثله فعل المالكي- ببطاقة من الحزب بصفة مستشارين من اولئك الذين لم يفوزوا بالانتخابات ليبقوا متمتعين بالرواتب العالية والامتيازات والامن الشخصي في المنطقة الخضراء.

الانقلاب على الجعفري

كان الجعفري يخطط لولاية ثانية لرئاسة الوزراء بعد الانتخابات الثانية التي جرب نهاية 2005 ، ولكن اصطدامه مع الاكراد بسبب موقفه السلبي من قضية تنفيذ الماده 140 من الدستور الخاص بحسم وضع المحافظة ثم ضمها الى ما يسمى ب (اقليم كردستان) فضلا على زيارة الجعفري الى تركيا دون اعلام الرئاسة (والرئيس كردي ، طالباني) وقد امتنع الوزراء الاكراد عن حضور جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين 6/3/2003 مع انها كانت جلسة طارئة ، تاكيدا منهم على رفض ترشيح الجعفري.

كان الجعفري قد تفوق على عادل عبد المهدي في تصويت مكونات قائمة الائتلاف لاختيار رئيس الوزراء الجديد ، بنقطة واحدة اذ حصل الجعفري على 64 نقطة مقابل 63 لعبد المهدي القايدي في المجلس الاعلى والمقرب من الامريكان.

كان موقف الامريكان واضحا جدا فهم من رفض ترشيح الجعفري ، وقد كشف عنه الصحفي الامريكي البارز سيمون هيرتش في مجلة النيويورك ، قال : ((ان السفير الامريكي خليلزاد كان قد ابلغ الائتلاف بانه يؤيد ترشيح عادل عبد المهدي ، وفي حال فوز غير عبد المهدي ، فانه سيخلق مشاكل عديدة بوجه الحكومة ، التي سوف يشكلها الفائز الجديد))!

اما موقف المرجعية فكان معلوما انها تريد الاصطدام بالامريكان ، وقد وصلتها رسالتهم السابقة ، وقد كشفت وسائل الاعلام عن فتوى للسيستاني تلزم بضرورة تنحية الجعفري ، لكن انباءا اخرى قالت العكس.

ومن جانب اخر فان حزب الفضيلة لوّح بالانسحاب بعد خيبة امله في الحصول على وزارة النفط ، وبات يتحدث عن احتمال انضمامه الى كتلة اكبر من الائتلاف ينضم اليها ، وان الحزب لن يؤيد الجعفري في حال لم يطبق مشروه الانقاذ الوطني .

ولم يكن وقوف التيار الصدري مع اعادة ترشيح الجعفري نافعا له ، وكانت الصفقة التي ابرمها الجعفري مع الصدريين تتضمن منحهم 5-6 وزارات وايقاف ملاحقة قادة جيش المهدي ! والتاكيد على طمر قضية اتهام مقتدى الصدر بقتل عبد المجيد الخوئي ، ووعود اخرى بتوفير وظائف لمنتسبي جيش المهدي ، وزجهم في صفوف القوات المسلحة بشكل اوسع.

هذا كان بداية انشقاقات وتصدع في الائتلاف الشيعي ، حتى ان موفق الربيعي صرّح وقتها ان الائتلاف الشيعي ((يتعرض الى مؤامرة دولية)) ! .

اما الحزب الاسلامي فقد انضم الى المنادين بعدم التجديد للجعفري نتيجة للتفاهمات بينه وبين الحزبين الكرديين في دوكان نهاية 2005 ، وقد عزز هذا الموقف الطابع الاقصائي والطائفي للجعفري ووقوفة بجانب الميليشيات ودفاعه عنها وفشله في ادارة الدولة.

واخيرا فقد كان عدول الائتلاف عن التجديد للجعفري ، الى ترشيح نوري المالكي ، تم بضغوط كثيرة يقف معها السفير خليلزاد ، وكان ذلك التغيير ادى الى حدوث تصدع داخل حزب الدعوة ، فضلا عن التصدع في صفوف الائتلاف كله.

من هو نوري المالكي رئيس الوزراء الذي خلف ابراهيم الجعفري؟

نوري المالكي ، الرجل الثاني في حزب الدعوة – المقر العام - مولود في الحلة يحمل شهادة الماجستير باللغة العربيه من جامعة بغداد ، هرب عام 1980 من العراق ، بعد الحملة على حزب الدعوة ، لم تكن علاقاته جيدة مع الايرانيين ، فقد ترك ايران الى ابراهيم الجعفري ، فذهب الى دمشق والجعفري بعد ذلك الى لندن.

كان نوري المالكي بعد الاحتلال يشغل منصب وظيفة نائب رئيس هيئة اجتثاث البعث ، التي شكلها بريمر ، ثم رئيس اللجنة الامنية في الجمعية الوطنية والمتحدث باسم كتلة الائتلاف داخل الجمعية.

يقول خليلزاد السفير الامريكي في العراق ، ان الولايات المتحدة مارست ضغوطا كبيرة على القادة السياسيين اثناء المفاوضات لاختيار المالكي ، وهو امر يحمل بع الغرابة ، فالامريمان الذين شكلوا لجنة في نيسان 2005 للتحاور مع الائتلاف ضمت الجنرال ابي زيد ، والجنرال كيسي ، وممثلين عن الدائرة السياسية في السفارة الامريكية رفضوا ترشيح الائتلاف للمالكي الى وزارة الدولة لشؤون الامن القومي ، فكيف عادوا اليوم ليساندوه لمنصب رئيس الوزراء لكنه يبحث عن اكباش فداء لتحمل المسؤولية المباشرة امام من انتخبوا القائمة.

كان قادة التوافق والاكراد يفضلون علي الاديب (علي فرندي ايراني الاصل) ويقال انه قائد الضل لحزب الدعوة واحد رجال ايران الاقياء في الحزب وهو امر غريب ايضا ، والغريب الاخر هو تحول التوافق والاكراد لاختيار

المالكي قبل يوم واحد من الحسم ، قال طارق الهاشمي بعد انتخاب المالكي : ((لم يكن لنا غير خيار القبول لدفع العملية السياسية)) واضاف ((سوف نتعاون معه وندعمه)) والظاهر ان سبب الموقف السلبي من المالكي يعود الى شخصيته الاقصائية والمتشدده ، وهو تولي مسؤوليات لا تجعله موضع ترحيب من اهل السنة فدوره في اجتثاث البعث وفي اللجنة الامنية في الجمعية الوطنية وتصريحاته العنيفة كانت معروفة وغير مرحب بها ، وعلى اية حال فقد استلم المسؤولي من الجعفري ليدخل الحزب في انشقاق من نوع اخر ، انشقاق بين طرفي القيادة ، وهو والجعفري ، الذي تحول عمليا الى معارض للمالكي ، ولبعض توجهات الائتلاف وصار يبحث عن تحالفات جديدة ، ذات واجهة غير طائفية كما سنرى فيما بعد ، كما تسبب في انشقاق كتلة جديدة عن الحزب .

والمالكي عرف بانه يرفض سياية الحوار مع المقاومة من اجل دمجها في العملية السياسية ، بل انه دفع باتجاة الحكم بالاعدام عل كل من يثبت انه قتل احدا سواء اكان المقتول جنديا امريكيا او شرطيا او سياسيا ، كما كان يطالب بالتشديد على ما يسميها (الحلقات التي تمول الارهاب ، وتروج له بحسب وصفه)) وهو وصف يحتمل تطبيقه على اي معارض للاحتلال وللتوجهات الطائفية للحكومة ، واي مقاوم لسلطة الميليشيات الصريحة ، او التي تعمل تحت واجهة القوات الحكومية .

الماكلي بادر باقصاء كل مستشاري الجعفري عندما وصل الى رئاسة الوزراء ، الامر الذي كشف عن ظاهرة شخصنة جادة في السلطة ، وبلغ الخلاف داخل قيادة الحزب الى مستوى غير مسبوق ، منذ ايام الاحتلال الاولى.

قدم المالكي ما اسماه بالبرنامج السياسي لحكومته ، وهو برنامج يقوم على شعارات واسعة مطاطة بحيث يشبه مقالة صحفية في (الوطنية) اكثر من كونه برنامجا سياسيا ، وقد لوحظ انه تجنب الخوض في القضية الاكثر الحاحا وهي حل الميليشيات ، فاكتفى في الفقرة الاخيرة من برنامجه باشارة عرضية الى القانون 91 الذي اصدره بريمر بشان الميليشيات.

كان واضحا ان المالكي تنتظره اياما عاصفة فالفضيلة كان يغرد خارج السرب الشيعي ، والتيار الصدري الذي فشل في الابقاء على الجعفري تحول للدفاع عن قائمة علاوي وصالح المطلك اللذين ابعدا عن التشكلية الجكومية ، وهي ذريعة غير معقولة ، بالنظر لمواقف الصدريين من علاوي المتهم بانه اعطى الضوء الاخضر للهجوم على النجف ثم على الفلوجة ، اما صالح المطلك فانه سياسي من اهل السنة وهو وصف يجعل من الصدريين يفضلون الترحيب بابعاده!.

كالعادة استلم المجلس الاعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم المبادرة لصوغ التحالفات الجديدة ، او تمتين التحالفات القديمة ، فقد ذهب الى المنطقة الشمالية لترميم ما افسده الجعفري بمواقفه مع الاكراد من قضية كركوك ، وبهذا الخصوص صرح على الاديب قائلا : ((التحالف الكردستاني ما زال هو الحليف الاساسي للائتلاف ، وان زيارة الحكيم لكردستان ، بناءا على دعوة من البرزاني لتوثيق العلاقات مع الائتلاف ، وان العلاقة بينهما تمتد الى زمن المعارضة)).

كانت القوى السنية غير مطمئنة الى المالكي وحكومته ، فاقترحت لاحداث التوازن الطائفي والقومي في الحكومة ، تشكيل حكومة انقاذ وطني لمدة ستة اشهر بعدها تتنازل كتلة الائتلاف عن 16 مقعد لصالح القوى السنية فيما دعا صالح المطلك الى تشكيل حكومة الانقاذ الوطني لادارة البلاد خلال السنوات الخمس القادمة مدافعا بقوة عن الفكرة التي تنسب بالاصل لحكومة اياد علاوي .

عاد الجدل بشان حكوم الانقاذ الوطني التي يرفضها الشيعة والاكراد ويرونها اخرون ضربا من ضروب الانقلاب على الديمقراطية ، وعلى نتائج الانتخابات التي جاءت لمصلحتهم ، ولم يكن الامريكان بعيدين عن نتائج تلك الانتخابات بسكوتهم عن وقائع التزوير الكبيرة والاختراقات واستخدام القوات الحكومية للترويج لقائمة الائتلاف الشيعية والبيشمركة لقائمة التحالف الكردستاني.

دخلت جبهة مرام التي اقيمت للرد على التزوير في الانتخابات على الحط وكان واضحا ان علاوي هو الذي يقود الجبهة من الناحية العملية لكن الخلافات السياسية والمساومات وراء الابواب افشلت جهود الجبهة واضعفت من قدرتها على التاثير في الواقع السياسي المفروض والذي يقف وراءه الامريكان بقوة.

قال فلاح شنشل –من التيار الصدري- في مؤتمر صحفي بتموز 2006 ، وهو نائب عن الائتلاف : ((حكومة الانقاذ الوطني التي اعلنتها جبهة مرام هي مخطط امريكي يقوم به بعض عملاء الولايات المتحدة ، لاسقاط العملية السياسية والديمقراطية في البلد))

الفكرة انتشرت بشكل واسع حتى ان زيارة المالكي للولايات المتحدة الامريكية ، فسّرت بانها رد فعل على ((اشاعة حكومة الانقاذ الوطني)).

وقد كانت تصريحات الطالباني بهذا الخصوص تعبر عن الفكرة وخطورتها على التحالف الكردي الشيعي ، فقد زعم ان حكومة المالكي هي حكومة انقاذ وطني ،ووحدة وطنية ، وان العراق ليس بحاجة الى حكومة بديلة .

وقد فسر البعض هذا المطلب بان السفارة الامريكية هي التي اطلقته وروجت له سرا ، كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومة الجديدة ، وابقاء هذا السيف مسلطا على رقبتها كلما تاخرت في تنفيذ المتطلبات الامريكية التي تعهد بها الشيعة والامريكان.

اعلن المالكي خطته للمصالحة الوطنية التي قدمها الى مجلس النواب في 25 حزيران 2006 وقد لاقت انتقادات واسعة من احزاب وقوى عديدة داخل الائتلاف الشيعي خصوصا ما يتعلق فيها بالحوار مع (الجماعات المسلحة) ، وقبل اعلان المبادرة بيوم زار وفد من الائتلاف العراقي المرجع الاعلى السيستاني وخرج احد اعضاء الوفد وهو قاسم داود ليصرح لوسائل الاعلام : ((ان الهيئة العامة لنواب الائتلاف ستعقد اجتماعا اليوم 24 حزيران 2006 لمناقشة مشروع المصالحة الوطنية الذي قد يمرر وقد لا يمرر))

واضاف((ان مسالة قيام الحكومة بعقد صفقات بغياب الرقابة البرلمانية امر غير وارد على الاطلاق)) واكد ان ((لا احد يقبل بمصالحة وطنية مع الاهاب ولا حوار مع القتلة الذي تلطخت ايديهم بدماء العراقيين وانما الحوار يكون تحت قبة البرلمان)) ، وكان واضحا ان السيستاني على الخط وانه – كعهده دائما- يحذر من اي عمل يؤدي الى اضعاف سلطة الشيعة في الحكومة.

اما على الجانب السني فقد صرح طارق الهاشمي بعد ان استعرض بعض الجوانب الايجابية والسلبية من المبادرة ، منتقدا قصور مشروع المالكي للمعصالحة الوطنية فيما يتعلق بالميليشيات الحزبية وقال ((ان الورقة تضمنت اشارة الى التعامل مع الميليشيات لمنها لم تقدم تصورا محددا رغم ان هذه الميليشيات تشكل احراجا للحكومة)) .

لم تكن الخطة تسير في طريق مفروش بالورود لانها – بحسب وجهة النظر بين القوى السياسية – اما واقعة في منطقة الافراط او في منطقة التفريط.

اما السفارتان الامريكية والبريطانية ، فقد اختلف الموقف بينهما ايضا ففي حين صرح السفير الامريكي خليلزاد ان ((العفو المطروح في خطة المالكي لا يشمل اولئك الذين قاتلوا ضد الامريكان))لكنه لم يستبعد ان يتغير هذا الموقف في المستقبل ، فان السفير البريطاني وليام بايتي رحب بالخطة وعلى اية حال ، فان ملف ما يسمى ب (المصالحة الوطنية) لم يتقدم خطوة واحدة الى امام ، بسبب ضغوط من اطراف الائتلاف الشيعي على الحكومة ، وبسبب عدم جدية الحكومة في القيام باجراءات عملية لتنفيذ المصالحة التي تعني في النهاية بالنسبة لها ، اشراك قوى جديدة معارضة في الحكومة.

وقد اقيمت لقاءات ومؤتمرات ومشاورات سرية وعلنية دون ان تؤدي الى حصول اي تقدم في هذا المجال.

كانت القوى الحكومية التي هي خليط من ميليشيات مختلفة الولاءات ومن مجرمين سابقين هي الذراع الضارب لقوى الائتلاف الشيعي ، وكان يبدو احيانا انها تعمل وفق اجندة خاصة لها تاثير ونفوذ اكثر من نفوذ الحكومة نفسها ، وحصلت عمليات اختطاف ومهاجمة مناطق سنّية كثيرة ودوائر حكومية احرجت الحكومة ولكن هذا الاحراج لم يترجم الى موقف يمشف عن اسرار تلك الاختراقات ، وخصوصا انه كان من الواضح ان الامريكان لا يهمهم كثيرا اية اعمال عنفية طائفية ما دامت غير موجهة الى قوتهم والى قواعدهم ، وقد تعدت اشكال تلك الاعمال الى مهاجمة مقرات احزاب ودور سكن لمسؤولين سياسيين سنّة ، بذريعة البحث عن اسلحة ، في مسرحيات مفتعلة كانت قوات الاحتلال تشارك في بعضها.

وفي الوقت نفسه كانت لغة التظلم والتشكي والتبرير هي اللغة السائدة في الخطاب الشيعي ، وقد كانت بعض التصريحات مجازفة اساءت الى الشيعة والائتلاف الحاكم اكثر من اساءتها الى خصومهم ، فقد صرح سامي العسكري الذي ينسب تارة الى حزب الدعوة ،وتارة اخرى الى التيار الصدري ، واتخذه المالكي مستشارا مع انه نائب في مجلس النواب ، قال : ((اذا لم يشعر الشيعة بالحماية ، واذا لم يشعروا بان ما حققوه لن يدوم ، فان القياجة ستعمل مع ايران)) وا اف ((العرب والامريكان يقولون ان ايران سيئة لكنها المصدر الوحيد الذي يدعم العراق)) والتصريح الذي ادلى به العسكري الى نيويورك تايمز ونشر في اذار 2007 برغم كونه دليلا على ارتباط القوى الشيعية في العراق بايران ، فانه لم يدفع احدا من قائمة الائتلاف الى تكلف نفيه .

وكان واضحا انه ضرب من ضروب الابتزاز للامريكان، خصوصا وان الائتلاف كان يمر بازمات مركبّة ، فالامريكان وضعوا للمالكي منهجا مفصلا مقابل الاعلان المستمر عن دعم حكومته والابقاء عليه ، في حين كان التيار الصدري الذي وجد نفسه بين ضغط الحكومة وضغط الامريكان يروّج لخطاب غوغائي يريد فيه اثبات ثوريته ، ومع هذا فان استهداف مقرات حزب الفضيلة عندما خرج نواب الحزب من مجلس النواب ، واحراق عد من مقاره في المحافظات ، في حركة فسرت على انها نفاق مفضوح من المالكي ، لكن المرحلة اللاحقة ، وعند اضطرار التيار الصدري للخروج من الحكومة ، فانه لم يجد سوى حزب الفضيلة في البصرة حليفا له ، يوفر مساحة من التحرك السياسي ، وجلب الفوائد لانصاره المطاردين.

كان انسحاب الفضيلة توافق مع جهود سياسية للتقارب بين جبهة التوافق والقائمة العراقية ، الامر الذي فسّر بان الفضيلة هو بصدد تحالف مع الطرفين ، لكن الفضيلة نفى ذلكٌ.

وفي خطوة غير متوقعة ، دعا مرجع حزب الفضيلة الشيخ محمد اليعقوبي في 4 كانون الثاني 2007 الى ((تفكيك التحالفات القائمة على اساس طائفي ، لتجنب الحرب الاهلية)) ، هذا الطرح الحاد استفز الائتلاف لكنه لم يستطع عمل شئ ممعه ، وقد ترافق مع تهديدات من كتلة علاوي بالانسحاب من الحكومة (لها 25 مقعد في مجلس النواب) لكن المالكي لم يكن يظهر تاثير هذه المخاطرعليه وعلى حكومته ، ويومها صرح حسن السنيد القيادي في حزب الدعوة والمقرب من المالكي بقوله ((تغيير التحالفات امر طبيعي ، كون التحالفات غير دائمه ، ولا يعتقد ان الائتلاف سوف يشهد انسحابات جديدة))

وكان واضحا ان حزب الدعوة هو اكثر جهة تتاثر باضعاف الائتلاف لانها بحاجة الى كل اعضاء الائتلاف ، ولم يكن موقف الحزب مثل موقف المجلس الاعلى ، ولا التيار الصدري او حزب الفضيلة اذ هي قوى تكتفي بذاتها ، ولا تعوّل كثيرا على التحالفات الا في مجلات محدودة .

حزب الدعوة الذي اخرجه التيار الصدري من مدينة الثورة (ثم مدينة صدام ثم مدينة الصدر المنورة لاحقا) ازداد حرجا بالعمليات العسكرية التي يشنها الامريكان في تلك المدينة ، والتي تستهدف بالاساس جيش المهدي ، والمالكي المحرج من تلك العمليات كان بعد كل عملية ينكر انه يعلم او انه اصدر امرا بتلك العمليات لكن الامريكان يسارعون بالرد بان العمليات بعمله وبموافقته ثم ينقطع الحديث بعد ان (يلبسها المالكي) !

المالكي اسفنجة هائلة ، اذ له القدرة على امتصاص كل انواع الصدمات والاتهامات ، فبرغم انتشار الفساد الهائل في حكومته ، وبين اعضاء حزبه الذين يشغلون وظائف مهمة في الدولة ، وبرغم ثبوت طائفيته واختراق الميليشيات لحكومته ، وبرغم المواقف العالمية والعربية من حكومته وانتهاكاتها لحقوق الانسان ، فهو لا يبدو عليه التاثر ، ومتمسك بالسلطة باي ثمن ويعتمد بالدرجة الاولى على دعم الامريكان الذين لا يريدون تغييره قبل ان ينجز ما اوكلوه له ، من تمرير قوانين واضعاف جيش المهدي ، وان تغييره سوف يحرج الامريكان لانه يعودهم على انهم اقاموا نظاما ديمقراطيا ثم انقلبوا عليه ، وفي هذه المساحة من الانتظار يتحرك المالكي .

اما السند الثاني للمالكي –وهو سند شكلي- فهم الاكراد الذين لا يستطيع المالكي ولا الائتلاف المراهنة على استمرار دعمهم للحكومة الشيعية ، اذ ان مطالبهم تفوق قدرة الائتلاف على المنح ، فالقاعدة الاجتماعية للائتلاف ليست متعاطفة مع الاكراد ، خصوصا عندما ترى تلك القاعدة ان الاكراد وحده فازوا بالنصيب الاكبر من الوليمة التي اقيمت على جثث العراقيين وانقاض دولتهم ، والاكراد ايضا لا يميكنهم ان يجدوا حليفا عنده السلطة على منحهم ما

يريدون ، وتهديداتهم بسحب الدعم من المالكي دون الحكومة لا تنفعهم بشئ ، بل وجودهم في الحكومة هو الذي يؤجل الصدام النهائي بين كل العرب شيعة وسنة وبينهم !.

كل المحاولات لجعل القيادة في البلاد جماعية ، باءت بالفشل وكانت السلطة المتنازع عليها بين الاكراد والشيعة والعرب السنة ، هي سلطة لا تحظى بطابع الثبات والديمومة ، لهذا نرى التسابق المحموم من بيدهم السلطة اليوم ، على جلب اكبر كمية من المكاسب ، قبل حصول تبدلات لا يعرف احد الى اين ستؤدي بالجميع .

المالكي اليوم يمثل جناحا واحدا من حزب الدعوة المقر العام فيما يمثل الجعفري الجناح الثاني ، في انشقاق غير معلن .

وبينما يتلقى المالكي الضربات من كل صوب ، فان الجعفري يبني بصمت تحالفات جديدة ووقف وراء انشقاق جديد في الحزب هو منظمة انصار الدعوة التي يقودها رئيس مجلي محافظة بغداد السابق مازن مكية ، الذي هاجم الحزب ، وقيادة المالكي له، فضلا على مهاجمة الحكومة، واثبت بذلك ان حزب الدعوة هو في اكثر ازماته تعقيدا وخطورة ، وان المطالبة القديم للحزب بان يثبت تميزه او ان يحل نفسه ويتوزع اعضائه بين الصدريين والمجلس الاعلى ، هي مطالبة اثبتت التجارب واقعيتها.